مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

أثر التغطية الإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا الأسرة الفلسطينية
دراسة ميدانية حول زواج القاصرات والطلاق

* محمد جمال خالد أبو الفحم[1]
[1] الدراسات العليا– العلاقات العامة المعاصرة– جامعة النجاح– فلسطين.

الملخص

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر التغطية الإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي تجاه قضايا الأسرة الفلسطينية، مع التركيز على ظاهرتي زواج القاصرات والطلاق، باعتبارهما من القضايا الاجتماعية الحرجة ذات التأثير المباشر على النسيج المجتمعي والتنمية المستدامة .تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة حول دور الإعلام كوسيط فعّال في تعزيز الوعي المجتمعي والتأثير على السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بزواج القاصرات والطلاق في فلسطين، مع إتاحة أساس علمي لتطوير السياسات الإعلامية والاجتماعية ذات الصلة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال منهجين تكميليين: مقابلات معمقة مع 4 خبراء مختصين في القضاء الشرعي والقانون والمجتمع المدني، واستبانة ميدانية إلكترونية شملت 91 مشاركًا من فئات عمرية وتعليمية متنوعة في مناطق الضفة الغربية، هذا الدمج أسهم في تحقيق تكامل بين التحليل النوعي والكمي، مما عزز موثوقية النتائج.

قسمت الدراسة لعدة فصول رئيسية شملت: الإطار النظري للدراسة، عرض وتحليل واقع القضايا الأسرية في فلسطين، المنهجية وأدوات البحث، تحليل البيانات ونتائج الدراسة، المناقشة، والتوصيات النهائية، مما أتاح بناء رؤية شاملة ودقيقة حول موضوع الدراسة.

أظهرت النتائج وجود ضعف نسبي في شمولية وجودة التغطية الإعلامية لقضايا الزواج المبكر والطلاق، حيث يفتقر المحتوى الإعلامي إلى معالجة متعمقة ومستمرة، مما حد من فعالية الإعلام في بناء وعي مجتمعي حقيقي ومستدام، كما كشفت الاستبانة عن وعي متوسط لدى الجمهور، مع وجود علاقة غير قوية بين التعرض الإعلامي ومستوى الوعي والمواقف الاجتماعية تجاه الظاهرتين.توصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات إعلامية متخصصة تُعنى بقضايا الأسرة، تعتمد على استمرارية التغطية واحترافية التعامل مع الموضوعات الاجتماعية، إلى جانب تعزيز الشراكات بين وسائل الإعلام والمؤسسات القانونية والاجتماعية ذات الصلة، كما تشير إلى أهمية رفع كفاءة الإعلاميين وتزويدهم بالأدوات المعرفية والمنهجية اللازمة لمعالجة هذه القضايا بدقة ومصداقية.

الكلمات المفتاحية: التغطية الإعلامية؛ زواج القاصرات؛ الطلاق؛ الوعي المجتمعي.

The Impact of Media Coverage on Enhancing Community Awareness of Palestinian Family Issues: A Field Study on Child Marriage and Divorce

* Mohammed Jamal Khaled Abu Al Fahem [1]
[1]Graduate Studies- Contemporary Public Relations- An-Najah National University- Palestine

*عناوين البريد الإلكتروني fahemmohamed1983@gmail.com تاريخ استلام البحث 20 مايو2025 استلام رد المحكمين 29 يونيو2025 تم قبوله 30 نوفمبر 2025 تاريخ النشر 8 نوفمبر 2026

Abstract

The study aimed to investigate the impact of media coverage in enhancing community awareness regarding Palestinian family issues, with a focus on the phenomena of child marriage and divorce, considering them as critical social issues directly affecting the social fabric and sustainable development.

This study contributes to enriching knowledge about the role of media as an effective intermediary in raising community awareness and influencing social behaviors related to child marriage and divorce in Palestine, while providing a scientific basis for developing relevant media and social policies.

The study followed a descriptive-analytical approach, where data were collected through two complementary methods: in-depth interviews with 4 experts specialized in Sharia judiciary, law, and civil society, and an electronic field survey including 91 participants from diverse age and educational groups in the West Bank. This integration contributed to achieving complementarity between qualitative and quantitative analysis, enhancing the reliability of the results.

The study was divided into several main chapters, including: theoretical framework of the study, presentation and analysis of the reality of family issues in Palestine, methodology and research tools, data analysis and study results, discussion, and final recommendations, which allowed building a comprehensive and accurate vision on the study topic.

The results showed a relative weakness in the comprehensiveness and quality of media coverage concerning early marriage and divorce issues, as the media content lacked in-depth and continuous treatment, limiting the effectiveness of media in constructing genuine and sustainable community awareness. The survey also revealed an average level of awareness among the public, with a weak correlation between media exposure and the level of awareness and social attitudes towards the two phenomena.

The study recommends the necessity of developing specialized media strategies that address family issues, relying on continuous coverage and professional handling of social topics, alongside enhancing partnerships between media outlets and relevant legal and social institutions. It also points to the importance of raising the efficiency of media professionals and providing them with the necessary cognitive and methodological tools to address these issues with accuracy and credibility.

Keywords: Media coverage؛ Child marriage؛Divorce؛ Community awareness.

المقدمة

يلعب الاعلام دوراً مهماً في تعزيز المسؤولية المجتمعية وحماية السلم والاستقرار المجتمعي، بهدف حماية النسيج المجتمعي كمسؤولية وطنية مجتمعية لتعزيز مستوي الوعي المجتمعي، إضافة لمراقبة القوانيين والتشريعات التي لا تخدم المجتمع والوقوف عليها بجانب مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية داخل كل دولة، وهنا يبرز دور الاعلام الحقيقي في تكريس وتعزيز السلم الأهلي والمجتمعي خصوصاً بالمجتمعات العربية لما لها من خصوصية على مستوي الدين واللغة والعادات والتقاليد، بالإضافة لدور الاعلام في مواكبة التطور التكنولوجي والغزو الثقافي الخارجي في توعية المجتمعات وحماية الموروث الثقافي والديني، كما يهدف الاعلام لإبراز الانعكاسات السياسية والاقتصادية وأثرها على الاسرة والمجتمع.

كما يعُد الاعلام أحد أهم الوسائل التوعوية والتثقيفية للمجتمعات باعتباره من الواجهات الحضارية في ظل التطور التكنولوجي المستمر، والذي جعل العالم قرية كونية صغيرة لا تعرف الحدود الجغرافية ولا الحواجز ولا

يـرتبط بـزمن، وهنـا يبـرز دور الاسـتراتيجيات الاتصـالية التـي تتبعهـا وسـائل الاعـلام ضـمن تخطـيط علمـي واسـتراتيجي ممـنهج يهـدف لتعزيـز ثقافـة المجتمعـات مـن خـلال توظيـف مضـامين وبـرامج مكثفـة لتعـزز الثقافـة الوطنيـة الداخليـة، والتعـرف علـى قواسـم مجتمعيـة وطنيـة تـربط كافـة شـرائح المجتمـع، وذلـك مـن خـلال تعزيـز التشـريعات والقـوانين التـي تحمـي الأسـرة والمجتمـع وتـنظم حيـاة الشـعوب بشـكل عـام والشـعوب والمجتمعـات الإسـلامية بشـكل خـاص. يعتمـد الاعـلام التوعـوي والتثقيفـي علـى كيفيـة الحفـاظ علـى المـوروث الثقـافي والهويـة الوطنيـة وتحصـين المناعـة الوطنيـة مـن خـلال الحـوار الإيجـابي المشـترك مـع مؤسسـات المجتمـع المـدني ومؤسسـات القضـاء والقطاعـات ذات الصـلة والتـي تهـتم بشـؤون وحمايـة الأسـرة وتنظـيم التشـريعات والقـوانيين التـي تحـافظ علـى السـلم والاسـتقرار المجتمعـي خصوصـاً عنـدما نتحـدث عـن المـرأة والمجتمـع، والهـدف مـن ذلـك تشـكيل مجتمعـات واعيـة ومثقفـة علـى المسـتويين المحلـي والـدولي مـن حيـث مـا يتناسـب مـع الواقـع والمجتمعـات العربيـة والاسـلامية، إضـافة لحمايـة المجتمعـات مـن التطـرف الفكـري والبنـاء الإيجـابي مـن خـلال تسـليط الضـوء علـى القضـايا الوطنيـة وخصوصـاً لـدي الأسـرة والمجتمـع لامـتلاكهم متابعـة التطـور التكنولـوجي والانفتـاح علـى ثقافـات أخـري مـن خـلال وسـائل اعـلام مختلفـة، والقـدرة علـى الاسـتيعاب لبنـاء مجتمعـات إيجابيـة ضـمن ضـوابط وقواعـد قانونيـة تسـعي للحـافظ علـى الاسـتقرار والسـلم المجتمعـي، وتُعـد قضـايا الأسـرة مـن أبـرز القضـايا المجتمعيـة التـي تسـتوجب اهتمامـاً بالغـاً مـن مختلـف مؤسسـات المجتمـع، وعلـى رأسـها وسـائل الإعـلام التـي تُعـد قـوة توجيهيـة مـؤثرة فـي تشـكيل الـوعي الجمـاعي، ومـن بـين القضـايا الحساسـة التـي تشـغل الـرأي العـام الفلسـطيني مـؤخراً ظاهرتـا زواج القاصـرات والطـلاق، لمـا لهمـا مـن تبعـات اجتماعيـة واقتصـادية ونفسـية خطيـرة تهـدد تماسـك الأسـرة الفلسـطينية وتعيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكتسـب هـذه الدراسـة أهميتهـا مـن السـياق الفلسـطيني الاجتمـاعي والثقـافي، حيـث تمثـل قضـايا زواج القاصـرات والطـلاق تحـديات مسـتمرة للأسـرة الفلسـطينية، بمـا لهـا مـن آثـار نفسـية واجتماعيـة واقتصـادية علـى الأفـراد والمجتمـع، وتـأتي أهميـة البحـث فـي ضـوء الحاجـة إلـى فهـم أعمـق لكيفيـة تـأثير التغطيـة الإعلاميـة فـي تشـكيل وعـي المجتمـع الفلسـطيني تجـاه هـذه القضـايا، ودورهـا فـي تعزيـز الخطـاب التوعـوي، وتغييـر السـلوك الجمعـي، ودعم السياسات الوقائية.

إن تسـليط الضـوء علـى الأدوار الإعلاميـة فـي التنـاول المعرفـي والسـردي لهـذه الظـواهر يتـيح فهمـاً شـاملاً لمسـاحة التـأثير الفعليـة، ويكشـف الفجـوات أو الإخفاقـات فـي محتـوى الرسـائل الإعلاميـة، كمـا أن اسـتخدام أدوات نوعيـة (مثـل المقـابلات المعمقـة) إلـى جانـب الدراسـة الاسـتطلاعية يعـزز مـن دقـة التحليـل وتعـدد مصـادر البيانـات، ممـا يمنح الدراسة عمقاً علمياً ومعرفياً مهماً في الأدبيات الإعلامية والاجتماعية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

وفقاً لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA, 2016, p2) ؛ فإن ما يزيد عن 20% من الفتيات الفلسطينيات تزوجن قبل سن 18 عاماً، وهي نسبة تنذر بمخاطر جسيمة على بنية الأسرة والمجتمع؛ إذ يتضح من خلال الاحصائيات المنشورة سواء لدائرة الإحصاء الفلسطيني بأن نسبة زواج القاصرات تُشكل خطر من وجهة نظر الباحث، حيث بلغت النسبة في قطاع غزة 17.9%، الضفة الغربية بنسبة 5.6% (مركز الإحصاء الفلسطيني،2024) ، وهنا تبرز مشكلة الدراسة في

وجود فجوة واضحة في مستوى الوعي المجتمعي تجاه مخاطر زواج القاصرات وظاهرة الطلاق، إلى جانب غياب الدور الفاعل والممنهج لوسائل الإعلام في تعزيز هذا الوعي، مما يتطلب دراسة أثر التغطية الإعلامية كوسيلة للحد من انتشار هذه الظواهر وتعزيز دور الإعلام كمسؤولية مجتمعية، وهنا يبرز السؤال الرئيس " **ما أثر التغطية الإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا الأسرة الفلسطينية (زواج القاصرات والطلاق)؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لخطورة زواج القاصرات؟
- كيف تسهم التغطية الإعلامية في تشكيل مواقف الجمهور تجاه الطلاق؟
- ما مدى توظيف وسائل الإعلام الفلسطينية لاستراتيجيات اتصالية مؤثرة في قضايا الأسرة؟
- ما دور الإعلام في التوعية القانونية والاجتماعية المرتبطة بزواج القاصرات والطلاق؟

فرضية الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة التغطية الإعلامية في فلسطين وارتفاع مستوى وعي الجمهور تجاه مخاطر زواج القاصرات.

أهداف الدراسة:

حاول الباحث الاطلاع على الحملات الإعلامية السابقة ومن خلال الملاحظة والتقييم الذاتي خصوصاً أثناء مقابلات حوارية مع الطلبة والمؤسسات وجهات الاختصاص وجد من الضروري اجراء دراسة استطلاعية لمعرفة آراء مختلفة لمعرفة وهل يمكن الإجابة على تساؤلات الدراسة وأهدافها وتمثلت الأهداف بالمجموعة التالية:

- تحليل التغطية الإعلامية لقضايا زواج القاصرات والطلاق في الإعلام الفلسطيني.
- استقصاء وعي الجمهور الفلسطيني حيال هذه القضايا.
- بناء نموذج اتصالي إعلامي يهدف لتعزيز الوعي المجتمعي.
- تقديم توصيات عملية للإعلاميين وصناع القرار حول مسؤوليتهم تجاه القضايا الأسرية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُستخدم في البحوث الإعلامية والاجتماعية لرصد الظواهر وتحليل عناصرها كما هي في الواقع (عبيدات وآخرون، 2004، ص105)؛ إذ يوصف ممارسات التغطية الإعلامية وتحليل أثرها في تشكيل الوعي المجتمعي تجاه قضايا الأسرة، وبخاصة زواج القاصرات والطلاق، كما تم توظيف المنهج النوعي التفسيري عبر أداة المقابلة المعمقة، لفهم التأويلات والدلالات التي يُسقطها الأفراد والمؤسسات على التغطية الإعلامية(Creswell & Poth, 2018, p. 67) .

أداة الدراسة: توظف لجمع البيانات من خلال أداتي الدراسة

1. **الاستبانة الإلكترونية (الدراسة الاستطلاعية):** تم تصميم استبانة إلكترونية[1] لقياس مدى متابعة الأفراد لوسائل الإعلام، وتقييمهم لمستوى التغطية وجودتها، ومدى التأثير في الوعي والسلوك تجاه قضايا زواج

[1] الدراسة الاستطلاعية الخاصة بالدراسة، متاحة عبر الرابط التالي:
https://docs.google.com/forms/d/1mLrvN8FXKme26dnxK4vMHqneQoSShMBb9VABBhbwL-U/edit

القاصرات والطلاق. وقد تم توزيع الاستبانة الكترونياً لعينة واسعة من الجمهور الفلسطيني. وتعد الاستبانة أداة فعالة لجمع المعلومات الكمية في الدراسات الوصفية (خوالدة، 2011، ص. 142).

2. **المقابلة المعمقة:**

تم إجراء مقابلات معمقة مع خبراء بالقضاء الشرعي، وقانونيين، وممثلين عن مؤسسات مجتمعية، من أجل الحصول على تفسيرات نوعية حول كيفية معالجة الإعلام لقضايا الأسرة، وتم بناء دليل المقابلة بشكل مفتوح لإتاحة حرية التعبير للمبحوثين، مما ينسجم مع خصائص البحوث النوعية (السرطاوي، 2020، ص119).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: التغطية الإعلامية لقضايا زواج القاصرات والطلاق.

الحدود المكانية: الاعلام الفلسطيني_ فلسطين.

الحدود الزمانية: شمولية الدراسة لشهر مايو/ 2025.

مصطلحات الدراسة:

- **التغطية الإعلامية اجرائياً:** طبيعة المعالجة الإعلامية من الناحية الكمية والنوعية لقضية زواج القاصرات والطلاق من خلال الأخبار، البرامج، الحملات، والمواد التوعوية وهل أثرت على ثقافة ووعي المجتمع حول زواج القاصرات والطلاق ايجاباً.
- **زواج القاصرات اجرائياً:** زواج الفتيات دون سن 18 سنة، وفقًا لتعريف اتفاقية حقوق الطفل، وطبقاً لقرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 المادة الثانية (المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية).
- **الطلاق اجرائياً:** الانفصال الرسمي بين الزوجين وفقاً للأحكام الشرعية والقانونية المعمول بها.
- **الوعي المجتمعي اجرائياً:** إدراك الجمهور وإلمامه بالمخاطر والآثار السلبية لظاهرة زواج القاصرات والطلاق وقدرته على اتخاذ موقف واعٍ منها.

الفصل الثاني:

الإطار الموضوعي وأدبيات الدراسة

تتناول هذه الدراسة قضية من القضايا المجتمعية الحساسة، وهي قضايا الأسرة المرتبطة بزواج القاصرات والطلاق، وذلك في ضوء التغطية الإعلامية وتأثيرها على الوعي المجتمعي، ولتفسير هذا التفاعل بين الإعلام والمجتمع، لا بد من الوقوف على المفاهيم النظرية المؤطرة لهذه العلاقة، مثل مفاهيم التغطية الإعلامية، الوعي الاجتماعي، قضايا الأسرة، ودور الإعلام في التغيير الاجتماعي.

أولاً: التغطية الإعلامية(Media Coverage): يشير مفهوم التغطية الإعلامية إلى الطريقة التي يتم من خلالها نقل الأحداث والظواهر والقضايا الاجتماعية إلى الجمهور عبر الوسائط المختلفة، مع ما يتضمنه ذلك من اختيار للزوايا، وانتقاء للمصادر، وترتيب للأولويات(أبو عراج حسين،2016، ص89)، وتتضمن التغطية الإعلامية على مستوى الكثافة، ودرجة التكرار، ونوعية اللغة والمضمون. وتُعد كيفية معالجة وسائل الإعلام لقضايا الطلاق وزواج القاصرات من المؤشرات المهمة على مدى التزامها بالدور التوعوي والوظيفة الاجتماعية المنوطة بها.

ثانياً: الوعي المجتمعي(Social Awareness): يُعرّف الوعي المجتمعي بأنه قدرة الأفراد على إدراك وفهم القضايا والمشكلات التي تمس مجتمعهم، واستيعاب أبعادها وآثارها والتفاعل معها سلوكياً أو معرفياً (خليل، 2017، ص 104)؛

إذ يمكن تعزيز هذا الوعي عبر الحملات الإعلامية التي تضع الجمهور أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية. ويرتبط مستوى الوعي بمستوى التعرض للمعلومات، وطبيعة الرسائل، ومصداقية المصدر، وهو ما يجعل الإعلام أداة أساسية في بناء الوعي، خاصة في القضايا التي تلامس الحياة اليومية مثل الزواج المبكر والتفكك الأسري.

ثالثاً: قضايا الأسرة في السياق الفلسطيني: تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023) إلى أن معدلات زواج القاصرات ما زالت مرتفعة نسبياً في بعض المناطق الفلسطينية، رغم جهود التوعية والتشريع؛ إذ أن نسب الطلاق تشهد تزايداً في السنوات الأخيرة، مما يفتح الباب أمام تساؤلات تتعلق بمسببات الظاهرة، ودور الإعلام في مواجهتها أو التواطؤ معها، ويلاحظ الباحث كما يراه العديد من الباحثين بأن الإعلام المحلي ما زال يفتقر إلى استراتيجيات إعلامية حقوقية واضحة تتناول قضايا الأسرة من منظور إصلاحي وتوعوي (العتوم، 2022، ص213).

رابعاً: الإعلام والوعي بقضايا الزواج المبكر والطلاق: تشير الأدبيات إلى أن الإعلام يمكن أن يلعب دوراً مزدوجاً؛ إما أن يُكرّس الصور النمطية من خلال المعالجات السطحية والعاطفية، أو أن يكون أداة تمكين فكري ومعرفي تدفع نحو النقاش المجتمعي والتغيير؛ إذ وجدت دراسات ميدانية سابقة أن نمط التغطية الإعلامية (سلبي/تحذيري/تحقيقي/قصصي) يترك أثر واضح على اتجاهات الأفراد نحو قضية ما (Gerbner, 2002, p43).

خامساً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية والمتعلقة بالشأن الفلسطيني

1. **عبد الله، منى (2021)" دور الإعلام الفلسطيني في التوعية بمخاطر الزواج المبكر".**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الخطاب الإعلامي المستخدم تجاه قضايا الأسرة، وإبراز الدور الممكن للإعلام في الوقاية والتثقيف المجتمعي، خاصة في ظل تزايد مؤشرات زواج القاصرات في بعض المحافظات؛ إذ ركزت الدراسة إلى استكشاف مدى فاعلية وسائل الإعلام الفلسطينية في التوعية المجتمعية بمخاطر زواج القاصرات، والتركيز على تحليل مضمون التغطية الإعلامية لهذه القضية الحساسة؛ إذ وظفت الدراسة نظرية الغرس الثقافي التي تفترض أن التكرار الإعلامي للمضامين يؤثر في بناء تصورات الجمهور ومفاهيمه عن الواقع الاجتماعي، كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الكيفي، من خلال تحليل محتوى 10 تقارير وبرامج بثتها وسائل الإعلام المحلية (المرئية والمكتوبة) خلال الفترة 2019–2020، وتوصلت الدراسة لأبرز النتائج التالية: إن التغطية الإعلامية لقضية زواج القاصرات كانت جزئية وموسمية، تغلب عليها الصياغات العاطفية والقصصية، وتفتقر إلى الإسناد القانوني والتفسير الاجتماعي المعمق. كما لاحظت الدراسة غياب صوت الفتاة القاصر كفاعل في الرسالة الإعلامية.

2. **سليمان، رشا (2020) "الطلاق في الإعلام الفلسطيني"، دراسة تحليلية لمحتوى البرامج الاجتماعية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تناول الإعلام الفلسطيني لظاهرة الطلاق، وتحليل الأطر المستخدمة في المعالجة الإعلامية، ومدى التوازن أو الانحياز في عرض الأسباب والتداعيات، كما عكست الدراسة أهمية الإعلام في بناء الرأي العام حول ظاهرة اجتماعية تتزايد معدلاتها، وتكشف عن مدى التزام الإعلام برسالته التربوية والاجتماعية، حيث اعتمدت الدراسة على نظرية وضع الأجندة (Agenda Setting Theory)، لتفسير تأثير وسائل الإعلام في ترتيب أولويات الجمهور حول القضايا الاجتماعية؛ إذ وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل مضمون خمس برامج اجتماعية بثها التلفزيون الفلسطيني وقناة القدس التربوية خلال عامي 2018–2019، وتوصلت الدراسة لأبرز النتائج التالية:

- بيّنت الدراسة أن الطرح الإعلامي لظاهرة الطلاق اتسم بالتكرار النمطي، وافتقر إلى التوازن، حيث تم التركيز على الزوجة كمصدر للمشكلة أكثر من الزوج، مع غياب التحليل القانوني والاجتماعي لأسباب الطلاق، إضافة إلى قلة استخدام المصادر المختصة مثل علماء النفس والمحامين.

3. **تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023) "الزواج والطلاق في فلسطين".**

يهدف التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني توفير بيانات كمية محدثة حول مؤشرات الزواج والطلاق في فلسطين، وتوزيعها بحسب المحافظات والفئات العمرية، كما يعتبر التقرير أداة مرجعية أساسية لفهم التحولات في بنية الأسرة الفلسطينية، ويتيح تقييم أثر السياسات والقوانين والإعلام في الحد من الظواهر السلبية؛ إذ أن التقرير لا يتضمن إطاراً نظرياً أكاديمياً صريحاً، لكنه يُستخدم كبنية مرجعية للباحثين وصناع القرار، ويعتبر التقرير ذو طابع وصفي إحصائي، كما استند التقرير لتحليل بيانات تسجيلات الزواج والطلاق الرسمية لدى المحاكم الشرعية والمدنية للعام 2022، باستخدام المنهج الإحصائي الكمي الوصفي. وتطرق التقرير لأبرز النتائج التالية:

- أظهر التقرير أن نسبة زواج القاصرات في بعض المناطق تجاوزت 18.7%، وأن معدلات الطلاق في ازدياد مستمر، خاصة في المحافظات الوسطى؛ إذ أوصى التقرير بـ "تعزيز التوعية الإعلامية الموجهة للفئات الشابة".

4. **العتوم، هناء (2022) "الإعلام والتحولات الاجتماعية في فلسطين".**

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإعلام المحلي الفلسطيني والتحولات الاجتماعية، وذلك ضمن التركيز على قضايا الأسرة والمرأة والطفل؛ إذ يقدّم الكتاب إطار نقدي لفهم الخطاب الإعلامي الفلسطيني وتحدياته البنيوية في معالجة القضايا الاجتماعية، اعتمدت الباحثة على نظرية الاتصال التنموي، التي ترى الإعلام كأداة تغيير مجتمعي وبناء تنموي، من خلال توظيف دراسة نوعية تحليلية قائمة على مراجعة مضامين برامج اجتماعية، وتقارير إعلامية، ومقابلات مع إعلاميين وخبراء اجتماعيين. وتوصلت الباحثة لأبرز النتائج التالية:

- المعالجات الإعلامية للقضايا الأسرية يغلب عليها الطابع السطحي، وتعاني من نقص في التخطيط، وانفصال عن المؤسسات المجتمعية المتخصصة، ودعت إلى بناء إستراتيجية إعلامية تشاركية تربط الإعلام بالتربية والقانون.

ثانياً: الدراسات الأجنبية والمتعلقة بزواج القاصرات

5. Chinweobo-Onuoha, N. B. et al. (2024)" Impact of Visual Multimedia Intervention on Perception, Knowledge and Intention Towards Child Marriage Among Children in Northern Nigeria".

دراسة بعنوان" أثر تدخل الوسائط المتعددة البصرية على التصور والمعرفة والنوايا تجاه زواج القاصرات لدى الأطفال في شمال نيجيريا، هدفت الدراسة للتعرف على تقييم فعالية الفيديوهات التوعوية في تغيير معرفة الفتيات القاصرات ونواياهن المتعلقة بالزواج المبكر، كما تعتبر من الدراسات النادرة التي تقوم بتوظيف دور الوسائط البصرية في تغيير الاتجاهات نحو زواج القاصرات، خصوصًا في البيئات المهمشة.

استندت الدراسة إلى نظرية التغيير الاجتماعي المرتبط بالإعلام، التي ترى في الوسائط أداة لتحفيز السلوك الواعي، كما وظفت المنهج الشبه تجريبي على عينة صغيرة (32 فتاة تتراوح أعمارهن بين 15–18 سنة)، باستخدام فيديو توعوي وقياس ما قبل/بعد. كما توصلت الدراسة لأبرز النتائج التالية:

- ارتفاع ملحوظ في الوعي بأضرار الزواج المبكر بعد مشاهدة المادة، مع تغيير النية لدى الفتيات نحو تأجيل الزواج.

6. Elnakib, S. et al. (2021)" Understanding the impacts of child marriage on the health and well-being of adolescent girls and young women residing in urban areas in Egypt".

دراسة بعنوان: "فهم آثار زواج القاصرات على الصحة والرفاه النفسي للفتيات المراهقات في المناطق الحضرية بمصر".

هدفت الدراسة إلى استكشاف الآثار الصحية والنفسية والاجتماعية لزواج القاصرات، مع تحليل كيفية تناول الإعلام المصري لهذه الظاهرة، واهتمت الدراسة بتقديم رؤية مقارنة بين الواقع المجتمعي وطريقة التناول الإعلامي، وتفتح الباب لتقييم الخطاب الإعلامي الرسمي تجاه الفتيات، حيث ارتكزت الدراسة على نظرية التأثير الإعلامي متعدد الوسائط، التي تفترض أن المحتوى الإعلامي يشكل الفهم الجمعي، كما وظفت الدراسة المنهج النوعي، حيث اعتمدت على مقابلات معمقة مع فتيات متزوجات، إضافة إلى تحليل مضمون التقارير الإعلامية حول الزواج المبكر، وتوصلت الدراسة لأبرز النتائج التالية:

- رصدت الدراسة آثاراً نفسية سلبية نتيجة انخفاض مستوي التعليم للفتيات المتزوجات مبكراً، مع ضعف في تناول الإعلام لتلك الجوانب الحساسة بعمق واستمرارية.

سادساً: **زواج القاصرات في فلسطين – الواقع، والآثار المجتمعية**

يُعد زواج القاصرات من القضايا المجتمعية الحساسة التي تؤثر في الواقع الفلسطيني، سواء على المستوى النفسي والصحي للفتيات أو على مستوى تماسك الأسرة والتنمية المستدامة، وبالرغم من وجود تشريع قانوني إلا أن الظاهرة ما تزال قائمة خاصة في بعض المناطق، بفعل عوامل ثقافية واقتصادية وتشريعية متداخلة، وهنا تكمن أهمية الدراسة الميدانية لمعرفة طبيعة الظاهرة وأين تكمن؟ وماذا يجب أن تفعل الحملات والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني تجاه التوعية والحد من ظاهرة زواج القاصرات والطلاق على أساس ثقافي توعي.

1. **الواقع الإحصائي لزواج القاصرات في فلسطين:** تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023) إلى أن نحو 19% من الإناث المتزوجات حديثاً دون سن 18 عاماً، مع تفاوت النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ترتفع النسبة في غزة مقارنة بالضفة، وتزداد في المناطق الريفية مقارنة بالمراكز الحضرية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، ص 14). وفي تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان(2020) UNFPA ، تبين أن 24% من النساء الفلسطينيات قد تزوجن قبل سن 18، وقد تصل النسبة إلى 30% في بعض المناطق الريفية والمهمشة(UNFPA, 2020, p. 6) ؛ وبناء على قراءة نقدية للتقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الزواج والطلاق يتضح بأن هناك مخاطر تهدد المجتمع وتماسكه وتنشر ثقافة غريبة على المجتمع الفلسطيني، وهنا يجب على مؤسسات الدولة بكافة مكوناتها ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالوقوف على هذه الاحصائيات ومعرفة أسباب الظاهرة ومسبباتها ومعالجة تلك القضايا التي تعتبر اللبنة الأساسية في بناء المجتمع.
2. **أسباب الزواج المبكر ضمن التقرير الصادر عن مركز شؤون المرأة غزة:** يعتبر تزويج الطفلات مبكراً ظاهرة موجودة في المجتمع الفلســطيني، قبل الحرب على غزة، ومن الملاحظ بأن الأشهر الأولى للحرب لم يكن هناك حالات زواج تذكر، لكن مع استمرار الحرب بدأنا نلاحظ وجود حالات زواج منها حالات زواج لفتيات صغيرات تقل أعمارهن عن 18 عاماً؛ إضافة لعدة عوامل تسوقها العائلات لتبرير تزويج بناتهم مبكراً خلال الحرب، والتي تم الوقوف عليها من خلال إجراء عدد من المقابلات التي شملت الفتيات المتزوجات مبكراً، وأيضاً مع الأهل وأخرى مع محامين/ات وقضاة، وتشير المقابلات ضمن التقرير الصادر عن مركز شؤون المرأة غزة لهذه الأسباب:

- **النزوح والفقر كأحد أبرز الأسباب وراء زواج الطفلات:** نسب حالات الزواجُ المبّكر تزداد في المناطق التيُ تعاني من الأزمات الإنسانية والنزاعات والحروب، والتي ينتشر فيها العنف والفقر والتهجير.
- **يلعب الفقر دوراً محورياً في نمو هذه الظاهرة** بين فئة النازحين/ات، فســـوء الوضع الاقتصـادي، وانتشـار الفقر بين العائلات النازحة وانعدام مصـادر الدخل، والاعتماد على المسـاعدات؛ دفع ببعض الآباء لتزويج بناتهمّ بسن مبكر للتخلص من الأعباء الاقتصـادية الملقاة على كاهلهم، واعتبر زواج الفتيات واحدة من طرق التكيف مع الحرب وفرصـة لتخفيف العبء كما يقول بعض الآباء؛ إذ اعتبر البعض بأن المهر المدفوعً فرصـة لتأمين بعض حاجات الأسرة، وتغطية بعض الديون.
- **انعدام الأمن والخصوصية** خوف الأهالي على الفتيات من أن تتعرض لخطر المضـايقات والاعتداء الجنسي، مما يدفع بالآباء نحو تزويج بناتهمّ لحمايتهن والحفاظ علىّ سلامتهن.
- **العادات والتقاليد:** تزويج الطفلات ظاهرة موجودة في المجتمع الفلســـطيني قبل الحرب على غزة، وتعتبر العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار الزواج المبكر، وليس سهلا على العائلات التي اعتادت على تزويج بناتها مبكراً أن تترك هذه العادة بسبب الحرب، بل كثيرا ما تؤدي الحروب والنزاعات إلى العودة إلى التقاليد والعادات الأكثر محافظة، وخاصة في ظل غياب التوعية خلال الحرب للأهالي وللفتيات وتقديم النصـح والإرشادات والمخاطر بخصـوص التزويج المبكر للطفلات.
- **زواج الأقارب:** زواج الأقارب ظاهرة تبدو واضحة في المجتمع الفلسطيني وتشكل نسبة كبيرة من الزيجات مدفوعة بمجموعة من العوامل السـياسية والاجتماعية وكذلك الاقتصـادية التي تتعلق بأمور الميراث والممتلكات، والتي ترى في هذا الزواج تعزيزاً للروابط العائلية وسـعياً وراء الأمان والتواصـل الاجتماعي بين أفراد العائلة أو الحمولة الواحدةً متجاهلة كل ما يمكن أن يترتب عليهً مستقبلا، وفي حالات كثيرة يكون الزواج المبكر مرتبط بزواج الأقارب.
- **القانون:** القانون الفلسطيني المطبق في قطاع غزة يسمح بتزويج الطفلات قبل الحرب على غزة، ولم يجري عليه أي تعديل، كما أن القانون رغم تعديله بالضفة الغربية الا أن الاستثنائيات بالقانون جاءت لتعزيز الظاهرة وهذه مشكلة بالقانون المعدل بالضفة الغربية.
- **انهيار المنظومة التعليمية:** أدى خروج المؤسسـات التعليمية عن الخدمة، وانهيار المنظومة التعليمية في قطاع غزة بسـبب الحرب على غزة وعدم انتظام العملية التعليمية، ومرور أكثر من عام على الحرب دون ان يكون هناك أي حلول لعودة التعليم الرسمي، وفقدان الأهل الأمل في متابعة واستكمال تعليم بناتهن أدى إلى الدفع بهم للموافقة على تزويج بناتهن مبكراً.
- **تقليل كلفة الزواج:** أحد أسـباب اقبال العائلات على تزويج أولادها الذكور في فترة الحرب، هو التقليل من تكاليف الزواج، فخلال الحرب فإن المبالغ التي تدفع كمهور قليلة مقارنة بالسـابق وخاصة هؤلاء الصـغيرات اللواتي لم يكملن تعليمهن كما يقول أحد الآباء، كما تم التخلي عن الكثير من طقوس وتقاليد الأفراح السـابقة المرتفعة والمكلفة على الطرفين خلال الحرب وتم الاكتفاء بمراسم عرس بسيطة لا تتعدى بضع ساعات مع قليل من الفرح في مدارس ومراكز الإيواء.
- **الاستفادة من المســـاعدات:** غالباً ما تقدم المســاعدات الإنســانية من قبل الجهات المختلفة الدولية والمحلية أثناء الحرب للمتزوجين فقط، وهذا ما يدفع بعض العائلات إلى تزويج أبنائهم الذكور، حتى يتمكنوا من الاستفادة من هذه المساعدات في ظل الظروف الصـعبة.

- ووفق عادات وتقاليد الكثير من العائلات في اختيار فتيات تصغر أبناءهن بسنوات، فإنه في حال كان هذا الشاب أقل من 18 عاماً أو أكثر منه بسنوات فإن الخيار بالضرورة سيكون لفتاة صغيرة أقل من 18 عاماً.

3. حجم الظاهرة التزويج المبكر: وفقاً لتقرير مركز شؤون المرأة غزة

يلاحظ حجم الظاهرة من خلال عقود الزواج المسجلة للإناث دون سن 18 عاماً في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية في السنوات السابقة، إذ ان هناك انخفاض ملموس في نسب الزواج المبكر لكلا الجنسين (دون سن 18عاماً)، حيث بلغت نسبة الإناث اللواتيُ عقدَ قرانهن خلال عام 2021 وأعمارهن دون 18 عاماً حوالي 12% من إجمالي الإناث اللواتيُ عقدَ قرانهن خلال نفس العام؛ بواقع 6% في الضـــفة الغربية و19% في قطاع غزة، في حين كانت هذه النسبة عام 2010 حوالي 24%، وهنا لم تتوفر لدينا إحصاءات دقيقة حول عدد/نسبة حالات التزويج المبكر خلال الحرب على غزة، فالأمر بالنسبة للمحاكم أو القضاة لا يزال غير مســـيطر عليه لأن كل المعاملات التي تتم من قبل المحاكم هي معاملات ورقية، وليس سهلا في ظروف الحرب العودة إلى ملفات الزواج منذ بداية الحرب، وبالنسبة لنا فإن الأمر لا يتعلق بارتفاع النسبة او انخفاضها بقدر ما يتعلق بخطورة الموضوع حتى ولو كانت واحدة، وفي مقابلة قامت محامياتنا بزيارة محكمة دير البلح والاتصـــــال عبر الجوال في موظف المحكمة التابع لديوان القضاء الشرعي، وقد تم رصد التالي على سبيل المثال لا الحصر:

في نقطة محكمة دير البلح: أعداد الفتيات اللواتي تم تزويجهن وعمل اذن زواج لهن بلغ عددهن (167) فتاة، من (14_16) عاماً من أصل (3124) حالة زواج تم التعرف عليها من خلال الاطلاع على سجلات المحكمة في الفترة ما بين 1 يونيو وحتى 30 أكتوبر.

(170) عقد زواج من أصل (900) عقد أقل من 18 عام من شهر أغســـطس حتى شهر أكتوبر، (33) فتيات أقل من 16عاماً، و(137) فتاة ما بين (16_18) عاماً، حسب ما توفر من معلومات خلال التواصل مع محكمة الوسطى.

نقطة محكمة غزة والشـــمال: عدد حالات التزويج المبكر التي تم عمل اذن زواج لهن (234) فتاة من سن (14_ 16) عاماً من أصل (1781).

4. آثار الزواج المبكر:

يُعد زواج القاصرات أحد العوامل الجوهرية التي تُهدد حياة الفتيات ورفاههن في مختلف أنحاء العالم، لما له من تداعيات سلبية تمسّ حقوقهن الأساسية في اتخاذ القرار، واستكمال التعليم، والمشاركة المجتمعية؛ إذ يؤدي الزواج المبكر إلى تقليص فرص الفتيات في الوصول إلى التعليم والعمل اللائق، كما يجعلهن أكثر عرضة لأشكال متعددة من العنف الأسري والتمييز المجتمعي وسوء المعاملة.

علماً بأن الفتيات اللواتي يُجبرن على الزواج في سن مبكرة يواجهن تراجعاً حاداً في قدرتهن على المشاركة واتخاذ القرار داخل الأسرة، ويُحرمن من تطوير استقلاليتهن الشخصية والاجتماعية، كما أن الحمل والإنجاب المبكرين يفرضان تحديات صحية ونفسية خطيرة تؤثر على رفاههن الجسدي والعقلي، فضلاً عن تأثير ذلك على تحصيلهن الأكاديمي وإمكاناتهن المستقبلية في كسب الدخل والمشاركة الاقتصادية.

الآثار الصحية: يرتبط زواج القاصرات ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مخاطر الحمل والولادة في سن مبكرة، وما يرافقه من مضاعفات صحية خطيرة تهدد حياة الفتاة والجنين معاً، وتُظهر الدراسات أن الحمل المبكر غالباً ما يترافق مع تكرار الولادات في فترات زمنية قصيرة، ما يزيد من احتمالات الإصابة بفقر الدم، والولادة المبكرة، ونقص وزن المواليد، وارتفاع معدل وفيات الأمهات

والأطفال (UNFPA, 2020, p11) ، لذا تكون الفتيات المتزوجات في سن المراهقة غالباً غير ملمّات بأساليب تنظيم الأسرة أو الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، كما قد لا يمتلكن الوعي أو القوة لطلب الرعاية الصحية، ما يجعلهن أكثر عرضة لمضاعفات الحمل غير المخطط له أو الإجهاض المتكرر؛ إذ تشير التقارير إلى أن احتمالية وفاة الأم المراهقة أثناء الحمل أو الولادة تفوق قريناتها الأكبر سناً بأضعاف (WHO, 2022)،

كما ترتفع معدلات الإصابة بـ الاكتئاب بعد الولادة بين الأمهات المراهقات، وقد تصل إلى الضعف مقارنة بالنساء فوق سن العشرين، خصوصاً في حال إنجاب الطفل قبل مرور تسعة أشهر على الزواج، أو في غياب الدعم العاطفي والنفسي والاجتماعي(UN Women, 2021, p18) ؛ فقد أدت ظروف الحرب والحصار إلى مضاعفة المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل المبكر، حيث أشارت تقارير ميدانية إلى أن نسبة كبيرة من النساء الحوامل يعانين من نقص حاد في المكملات الغذائية والأدوية الأساسية، كما أن 76% منهن يُصبن بفقر الدم، وتزداد حالات الإجهاض نتيجة الضغط النفسي، وسوء التغذية، وانعدام الرعاية الطبية (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2024)؛ إذ تُواجه الفتيات القاصرات الحوامل في غزة تحديات إضافية تتعلق بـ: نقص الكوادر الطبية/ قلّة الأسرّة والمرافق الصحية/ غياب النظافة والرعاية خلال الولادة/ انعدام الشعور بالأمان أثناء القصف الإسرائيلي المستمر، كل ذلك يضع هذه الفئة تحت خطر مضاعف، ويجعل الولادة تجربة مهدِّدة للحياة بدلاً من كونها حدثاً طبيعياً، كما تسبب بالفعل في وفاة عدد من الأمهات أثناء الولادة نتيجة غياب الرعاية والظروف القهرية.

الأثار النفسية: يُشكل زواج الفتيات في سن الطفولة تحمل لمسؤوليات حياتية وأسرية مبكرة، لا تتناسب مع القدرات النمائية أو النفسية لهن، وهو ما ينعكس سلباً على الصحة النفسية والاستقرار الأسري؛ فالانتقال المفاجئ إلى دور الأمومة، دون الإعداد النفسي أو المعرفي الكافي؛ إذ يُعد من العوامل الرئيسة التي تُسهم في توليد الضغوط النفسية والانفعالية لدى الفتيات المتزوجات مبكرا، وتشير الدراسات النوعية إلى أن القاصرات المتزوجات غالباً ما يواجهن صعوبات في فهم ديناميكيات العلاقة الزوجية، مما يؤدي إلى توتر في العلاقة مع الشريك، وقد يتطور ذلك إلى اضطرابات نفسية تتراوح بين القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة، وقد تستدعي بعض الحالات تدخلات نفسية وعلاجية متخصصة (UNICEF, 2021).

كما تُظهر البحوث أن القاصرات لا يمتلكن المهارات العاطفية والاجتماعية الضرورية لإدارة الأدوار الزوجية أو التربوية، ما يزيد من احتمالات حدوث صراعات أسرية متكررة، خاصة في ظل توقعات أسر الزوج والمجتمع المحلي التي تضع الفتاة أمام مسؤوليات تفوق قدرتها، وفي كثير من الحالات أبلغت الفتيات المتزوجات مبكراً عن شعورهن بالخوف المستمر، وانعدام الأمان، وفقدان الثقة بالنفس، نتيجة للضغوط الخارجية وغياب الدعم النفسي والاجتماعي الكافي (UNFPA, 2020, p15). كذلك، فإن إنجاب الأطفال في سن مبكرة دون استعداد نفسي ومعرفي كافٍ يُضعف من قدرة الفتاة على تقديم الرعاية والتربية السليمة لأبنائها، ما يُنتج أجيالاً أكثر عرضة للتهميش والعوز العاطفي، ويُكرّس حلقة من التوارث الاجتماعي للزواج المبكر والفقر العاطفي والمجتمعي.

الفصل الثالث

مناقشة نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة للمقابلة المعمقة

أجريت المقابلة بين مكونات المجتمع الفلسطيني ممثلة بكلاً من القضاء الشرعي، ومنظمات أهلية ومؤسسات مجتمع مدني، ومؤسسات حكومية، ومراكز مختصة بالمرأة، حيث اعتمد الباحث أربع مقابلات شملت كل المؤسسات الفلسطينية.

وتجيب أسئلة المقابلة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بمدى إدراك المجتمع الفلسطيني لخطورة زواج القاصرات؟ وتجيب عن السؤال الآخر هل يوجد دور للإعلام بين كثافة التغطية وارتفاع مستوى وعى الجمهور تجاه مخاطر زواج القاصرات والطلاق.

أ. **أظهرت المقابلة المعمقة مع القاضي الشرعي صمود الضميرى إلى أن:**

- البيانات الرسمية لا تعكس بدقة الواقع الفعلي لزواج القاصرات في فلسطين، حيث توجد فجوة رقمية ناجمة عن تفشي الزواج العرفي غير المسجل رسمياً، خاصة في جنوب الضفة الغربية – محافظة الخليل، حيث تتركز الظاهرة وتحظى بحماية اجتماعية ضمن سياق ثقافي محافظ يرفض التشريعات الحديثة. أما عن أنماط الزواج ومساراته القانونية، تُمارس الظاهرة عبر مسارين شرعيين:

1. استثناء قضائي رسمي وفق القرار بقانون لعام 2019.
2. زواج عرفي غير رسمي يُثبَّت لاحقاً في المحكمة حفاظاً على "مصلحة الجنين" حسب المادة 43 من قانون الأحوال الشخصية لعام 1976.

أما العوامل البنيوية لاستمرار الظاهرة اكدت بأن العادات والتقاليد في المجتمعات المغلقة/ الفقر وتسرب الفتيات من التعليم/ غياب البدائل التعليمية في المناطق الريفية.

اما على صعيد الإطار المؤسسي والتفاعل الرسمي تعمل المؤسسات الرسمية، خصوصاً وزارة شؤون المرأة، ضمن خطط قطاعية بالتعاون مع المجتمع المدني، في حين تُدار الحالات الخطرة ضمن نظام حماية وطني سري لا يُفعل إلا عند التبليغ، أما الاستثناءات القضائية، فهي موجودة ولكن مشروطة بـ"مبررات اجتماعية أو أسرية مقنعة"، وغالباً ما تتركّز في محافظة الخليل.

أما الآثار النفسية والاجتماعية الزواج المبكر يؤدي إلى:

- حرمان الفتاة من النمو الطبيعي وانتقالها القسري من الطفولة إلى المسؤولية.
- صعوبة إعادة إدماجها لاحقاً في المجتمع، خاصة بعد الطلاق أو إعادة الزواج.
- استمرار وصاية الولي على قراراتها القانونية، ما يُضعف حمايتها عند تعرضها للعنف.

أما التحديات الراهنة

- تشريعية: عدم وجود تجريم مباشر لزواج القاصرات، وغموض معايير الاستثناء.
- ثقافية: هيمنة الثقافة المجتمعية والقراءات الدينية التقليدية.
- مؤسسية: غياب المتابعة بعد الزواج، وضعف التنسيق مع النيابة العامة.
- إعلامية: ضعف تناول الظاهرة بعمق وفعالية في الإعلام المحلي.

أما التوصيات المقترحة:

- إقرار قانون حماية الأسرة من العنف وتعديل قانون العقوبات لتجريم زواج القاصرات.
- تعزيز برامج التوعية والإرشاد والحماية وإعادة الدمج.
- توفير دعم مالي واجتماعي للفتيات الهشات.
- إدماج الخطاب الديني التنويري في حملات التوعية.
- توحيد المرجعيات القانونية والقضائية، وتقوية سيادة القانون في مواجهة التقسيم الجغرافي والسياسي.

أما الرؤية المستقبلية رؤية مستقبلية ضبابية وغير مستقرة بفعل:

- ضعف السيادة القانونية الفلسطينية.
- تعدد قوانين الأحوال الشخصية وتضاربها حسب الجغرافيا.
- استمرار التأثير المجتمعي المحافظ في بعض المناطق.

ب. **أظهرت نتائج المقابلة المعمقة مع رئيس قسم الطفولة بمديرية رام الله والبيرة باسل حسن إلى أن:**

- زواج القاصرات في فلسطين آخذ بالانحسار تدريجياً، ولم يعد يُصنّف كظاهرة عامة، بل كـ "حالات فردية" تحدث في بيئات اجتماعية وثقافية مغلقة، ويُعزى تراجعها إلى زيادة وعي المجتمع، وتفعيل التشريعات الرسمية التي حددت سن الزواج بـ 18 عاماً، أشارت الإجابات إلى أن استمرار بعض حالات الزواج المبكر يعود إلى:

- بقاء بعض العادات والتقاليد في مناطق محددة.
- ثقافة سائدة تُبيح الزواج المبكر ضمن مبررات اجتماعية.
- بعض الانحرافات السلوكية الفردية التي تُعالج بالزواج المبكر.

أما على صعيد الإطار التشريعي والرقابي أكد على وجود قانون واضح يمنع زواج من هم دون 18 عاماً، مع السماح بالاستثناء في حالات دقيقة ومبررة، تُراجع بعناية من قبل القضاء، وتُعد هذه الاستثناءات محدودة وغير منتشرة وتخضع بعض الحالات للمتابعة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية لضمان الاستقرار الأسري للقاصر بعد الزواج.

أما المعايير الاجتماعية والقضائية في النظر بطلبات الزواج المبكر، يؤخذ برأي مرشدي حماية الطفولة، وتُرفض الحالات التي تفتقر إلى أسباب مقنعة أو يكون فيها العمر صغيرا جدا، وتم التشديد على أن عدم وجود نمط ثابت للقضايا بعد الزواج المبكر (مثل الطلاق أو الحضانة أو العنف) يؤكد على ندرة الحالات.

أما الأثر النفسي والاجتماعي تؤدي حالات الزواج المبكر إلى انقطاع الفتاة عن مسار النمو الطبيعي، حيث تُجبر على القفز من مرحلة الطفولة إلى مرحلة تحمل المسؤولية الأسرية، ما يُحدث اختلالاً في التكيف النفسي والاجتماعي.

أما التحديات والتوصيات، من أبرز التحديات:

- البيئة الثقافية المحافظة التي لا تزال تقبل بهذه الممارسة.
- الحاجة إلى تطبيق صارم للتشريعات القائمة، مع محاسبة من يخالف القانون.

وقد أوصى المشاركون بضرورة تعزيز الردع القانوني، والتشدد في الاستثناءات، وتوسيع برامج التوعية خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

أما المستقبل لهذه الظاهرة يرى المختص أن الظاهرة تتجه نحو الانحسار التدريجي، بفضل الوعي المجتمعي المتزايد، والتدخلات الرسمية، وشراكة مؤسسات المجتمع المدني في الحماية والوقاية.

ج. أشارت المقابلة المعمقة مع المستشارة القانونية بمحافظة رام الله والبيرة رنا ازمقنا إلى أن:

- زواج القاصرات لا يزال يمثل إشكالية قانونية واجتماعية حساسة في فلسطين، رغم التشريعات الناظمة؛ وقد تم توصيف الظاهرة باعتبارها "سلاح ذو حدين"، حيث لا تتعارض بالضرورة مع الشريعة الإسلامية، لكنها لا تُطبق غالباً وفق الأطر القانونية الرسمية، لا سيما في مناطق "ج" والقرى والمناطق النائية والبدوية، حيث لا يتم تسجيل الزواج في المحاكم الشرعية، مما يخلق فجوة بين الإحصاءات الرسمية والواقع.
- أما مراكز انتشار الظاهرة وطبيعة تسجيلها بيّنت المقابلة أن البيانات الإحصائية الرسمية غير كافية لتقدير حجم الظاهرة بدقة، إذ إن عدد كبير من عقود الزواج لا يُسجّل ضمن السجلات القضائية، خصوصاً في المناطق المصنفة "ج"، ما يعيق المتابعة المؤسسية.
- أما العوامل البنيوية لاستمرار الظاهرة تم التأكيد على أن العادات والتقاليد، وضعف الوعي، وانخفاض مستوى التعليم من أبرز العوامل المحفزة لزواج القاصرات، لا سيما في المناطق الأقل انفتاحاً أو المحرومة من خدمات التعليم والتمكين.
- أما الأطر القانونية وآلية الاستثناء يتم التعامل مع حالات الزواج دون سن 18 عاماً من خلال الاستثناءات القضائية، التي توصف بأنها حالات فردية يُتعامل معها بشكل سري وتشاركي بين الجهات المختصة حفاظاً على السلم الأهلي وفي حال منح الاستثناء، يُشترط وجود مبررات اجتماعية واضحة، وتوصيات مهنية من الجهات المختصة مثل المرشدين الاجتماعيين.
- أما التحديات المؤسسية والمتابعة أكدت المقابلة على:

– غياب الرقابة المؤسسية الكافية بعد إتمام الزواج، إلا إذا تم التدخل عبر نظام التحويل الوطني لحماية النساء المعنفات.

– ضعف الأدوات القانونية الرادعة للزواج خارج المحاكم الشرعية.

– وجود صعوبات في محاسبة المرتكبين نتيجة أولوية الحفاظ على التماسك الاجتماعي في المناطق الحساسة.

- أما الآثار النفسية والاجتماعية أشارت الخبرة الميدانية إلى أن زواج القاصرات يؤدي إلى:

– ضغط نفسي شديد على الفتاة نتيجة القفز من مرحلة الطفولة إلى تحمل المسؤولية.

– حمل مبكر، وتعرض القاصرات لتبعات صحية وجسدية غير مدروسة.

– تفاقم حالات العنف الأسري والتهميش المجتمعي.

- أما المخرجات القضائية والاجتماعية لا تُسجّل أنماط ثابتة في نوع القضايا الراجعة بعد الزواج المبكر نظراً لعدم التوثيق الكافي، ولكن تم التلميح إلى حالات عنف وانتهاكات جرى التعامل معها جنائياً، رغم محدودية الرصد والبلاغات الرسمية.
- أما التوصيات أوصى المشارك بما يلي:
- ضرورة ردع حقيقي من النيابة العامة ضد الزواج خارج الإطار القانوني.
- تعزيز التنسيق المؤسسي والعمل عبر برامج حماية وتوعية وتدخلات مجتمعية.
- تطبيق أكثر صرامة للتشريعات القائمة، وضمان شمولها لكافة الأراضي الفلسطينية بما يشمل المناطق "ج."
- دعم الفتيات عبر برامج تربوية وقانونية وحقوقية تُعزز من فرصهن في مقاومة الزواج المبكر.
- أما الرؤية المستقبلية عبّرت عن أمل انحسار الظاهرة، معتبرة أن زواج القاصرات يُشكّل انتهاكا لحقوق الطفولة ويهدد السلم الأهلي والأسري، كما أدعو إلى إصلاح تشريعي وإداري شامل يضمن العدالة والحماية للفتيات ويُنهي هذه الظاهرة من الجذور.

د. أظهرت المقابلة مع الناشطة النسوية هنادي حميدات مستشارة قانونية تابعة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى أن:

- أن زواج القاصرات في فلسطين لا يزال مستمراً بوتيرة ثابتة رغم الجهود القانونية والمجتمعية المبذولة، ويعود ذلك إلى عوامل بنيوية واجتماعية متجذرة في بعض المناطق، خاصة القرى والمجتمعات النائية؛ إذ تُمارَس هذه الظاهرة دون اكتراث بالعواقب النفسية والقانونية على الفتاة القاصر، وغالباً خارج الأطر الرسمية للمحاكم الشرعية.
- أما الانتشار والثبات في الواقع المحلي تم توصيف الظاهرة بأنها "ممتدة من زمن بعيد ولم تتغير وتيرتها"، وتُمارس ضمن بيئات معينة لا تعير اهتماماً للتشريعات الحديثة، بل تستند إلى أعراف ومبررات اجتماعية.
- أما العوامل البنيوية لاستمرار الظاهرة تتمثل أبرز العوامل المساهمة في استمرار زواج القاصرات في: – العوامل الاقتصادية: مثل عدم القدرة على الإنفاق أو استكمال التعليم.
  - العادات والتقاليد: خصوصاً في القرى والمناطق المغلقة.
  - البُنى الأبوية (البطريركية) والشعور بعدم الأمان المجتمعي.
  - ضعف الوعي والتعليم لدى الفتيات وأسرهن.
- أما الاستثناءات القانونية وآليات تمريرها تم التأكيد على أن الاستثناءات الممنوحة للزواج دون السن القانونية ليست حالات فردية كما يُروَّج، بل تُمرَّر أحياناً دون مبررات مقنعة، ما يدل على خلل في الضبط القضائي لملف الاستثناءات، وغياب المعايير الموضوعية.
- أما عن أدوار الجهات الرسمية والمجتمع المدني يتم التعامل مع الظاهرة من خلال: برامج توعية وحملات مناصرة/ تنسيق قانوني لتعديل التشريعات وتوسيع دائرة التوعية المجتمعية.

لكن تبقى الرقابة المؤسسية بعد الزواج شبه غائبة، ولا يوجد نظام متابعة فعّال إلا في الحالات التي ترد عبر نظام التحويل الوطني.

- أما عن نتائج الزواج المبكر والقضايا الراجعة أوضحت المقابلة أن النمط الغالب للقضايا الراجعة إلى القضاء بعد الزواج المبكر هو: الطلاق والعنف الأسري، وغالباً بعد ولادة مبكرة/ لا توجد حالات موثقة لرفض طلبات الاستثناء/ القاصرات يفتقدن للمعلومات الصحية والحقوقية بعد الزواج، خاصة عند العيش ضمن العائلة الممتدة.
- أما التحديات الثقافية والقانونية تتمثل التحديات في: بطء التغيير الاجتماعي، والنظرة السلبية للتحديث كفكر "خارجي"/ غياب مجلس تشريعي فاعل، ما يجعل القوانين تمر بمراسيم تُعارض القانون الأساسي الفلسطيني/ ضعف الردع القانوني للزواج خارج المحاكم الشرعية.
- أما عن أثر الظاهرة على الطفلات والمجتمع أشارت إحدى الحالات إلى تعرض طفلة متزوجة للعنف الجسدي الشديد من زوجها وعائلته، ما أدى إلى الإجهاض، وتم التعامل مع الواقعة جنائياً، كما يؤدي الزواج المبكر إلى: تهميش المرأة وتعميق الفقر/ زيادة الأعباء على الدولة في تقديم الخدمات والدعم للفئات الهشة.
- أما عن التوصيات: إلغاء بند الاستثناءات القانونية أو وضع ضوابط صارمة عليها/ تفعيل الرقابة على حالات الزواج خارج المحاكم/ سن قانون رادع وواضح يضع مصلحة الفتاة في جوهر التشريع/ تعزيز التثقيف الحقوقي والصحي للفتيات، خاصة في البيئات الهشة.

- أما الرؤية المستقبلية تُقدَّر أن الظاهرة مرشحة للازدياد في حال غياب حلول جذرية، ويُوصى بـ: تطوير تشريعات صارمة/ وضع معايير استثنائية دقيقة ومحدودة جدًا تراعي المصلحة الفضلى للقاصر/بناء منظومة حماية وقائية ومجتمعية متكاملة تنهي الظاهرة تدريجياً.

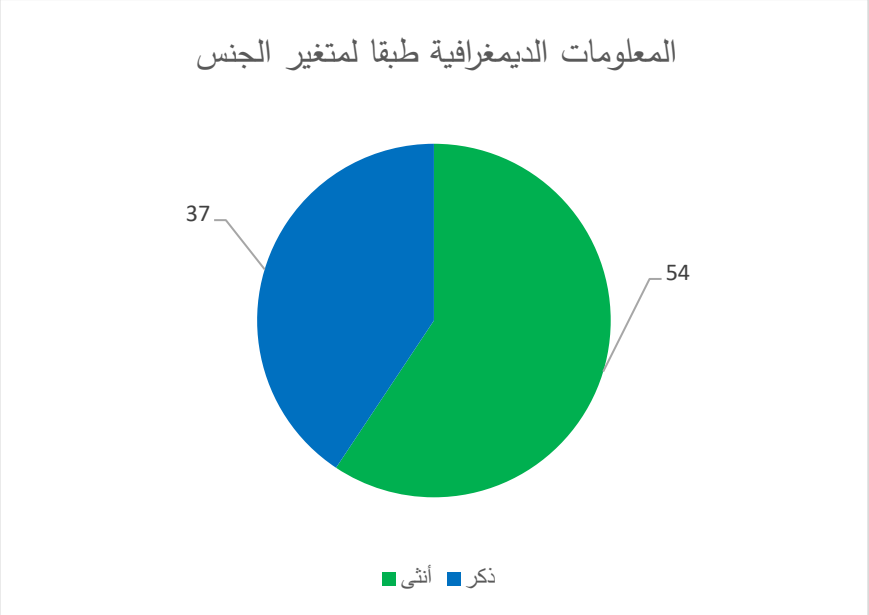
ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية (الاستطلاعية)

أجريت دراسة ميدانية استطلاعية الكترونية بعنوان "أثر التغطية الإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا زواج القاصرات والطلاق"، حيث وزعت الدراسة عبر رابط الكتروني استهدفت طالبات بالجامعات الفلسطينية وبعض الموظفين في القطاع العام والخاص، واستجاب مع الدراسة 91 فرداً، شملت الفئات العمرية المختلفة طبقاً لمتغير الجنس من الذكور والإناث، بالإضافة لمتغير مكان وطبيعة السكن حسب التصنيف في الأراضي الفلسطينية ما بين قرية ومخيم ومدينة.

وتجيب الدراسة الميدانية عن الأسئلة الفرعية للدراسة بطريقة نموذجية تشاركية تختص برأي الجمهور وتصنف:

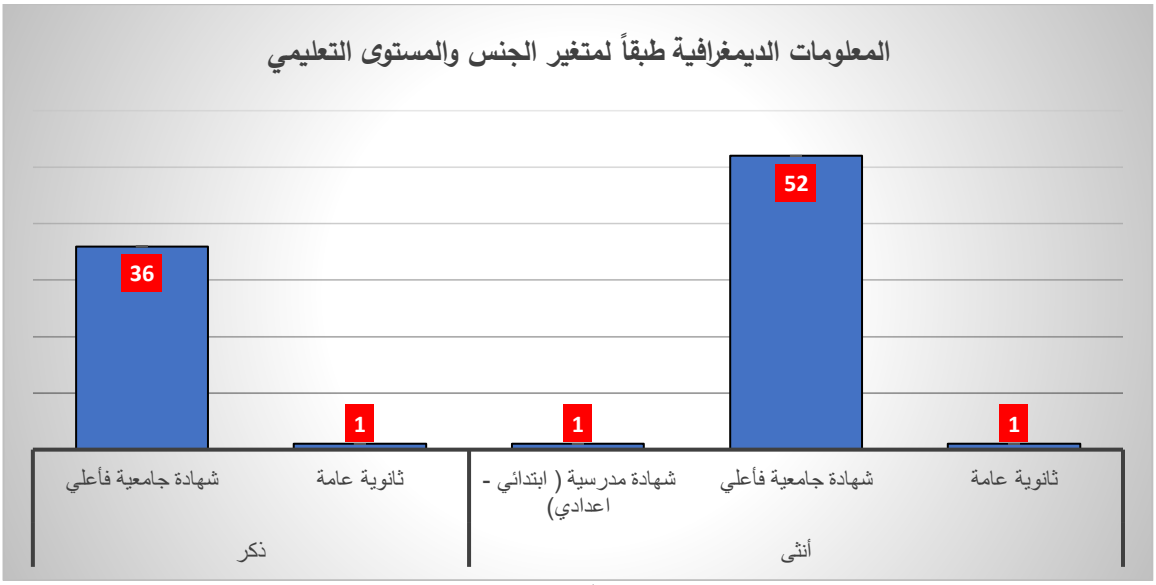
- كيف تسهم التغطية الإعلامية في تشكيل مواقف الجمهور تجاه زواج القاصرات والطلاق.
- ما مدى توظيف وسائل الاعلام الفلسطينية لاستراتيجيات اتصالية مؤثرة في قضايا الأسرة؟
- ما دور الاعلام في التوعية القانونية والاجتماعية المرتبطة بزواج القاصرات والطلاق؟
- هل توجد علاقة بين كثافة التغطية الاعلامية في فلسطين وارتفاع مستوى وعى الجمهور تجاه مخاطر زواج القاصرات؟ بالإضافة لرأيهم حول ما المقترحات والتوصيات؟ وما الوسائل الأكثر تأثيراً؟ وما طبيعة التأثير وكيف يمكن تحقيقه؟

وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية الاستطلاعية التالي:



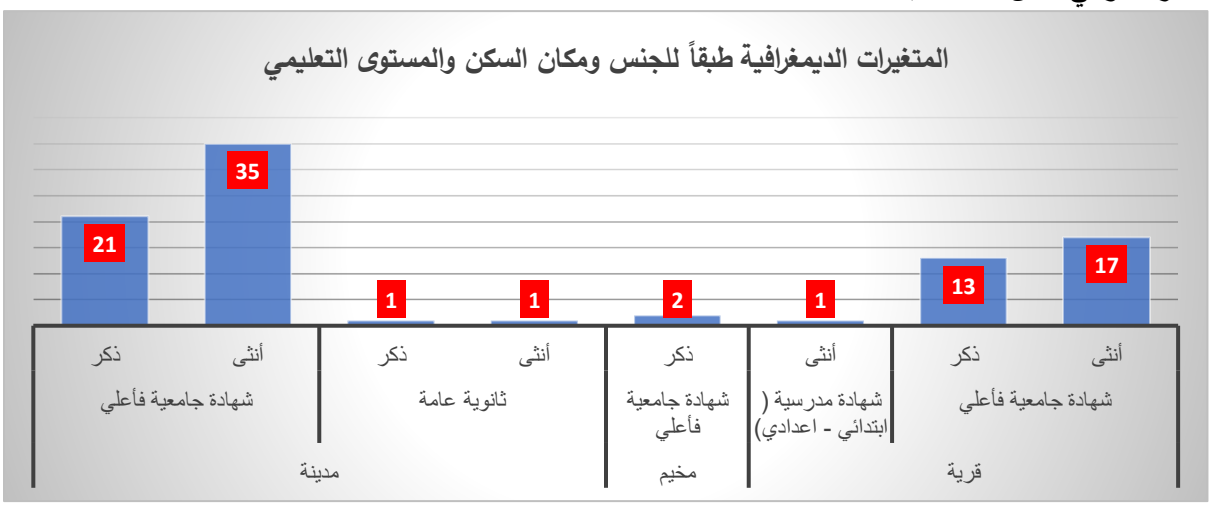
شكل رقم (!)

تشير بيانات الشكل السابق رقم (1) لخصائص العينة طبقاً لمتغير الجنس، حيث استجاب مع الدراسة الميدانية الاستطلاعية بواقع 54 من الاناث بنسبة 59%، أما الذكور فقد كانت النسبة بواقع 41%، أي 37 من الذكور، وهذا يدلل اهتمام المرأة بقضية زواج القاصرات والطلاق.



شكل رقم (2)

تشير بيانات الشكل السابق رقم (2) والمتعلق بخصائص العينة التي استجابة مع الدراسة طبقاً لمتغير الجنس والمستوي التعليمي إلى أن غالبية من استجاب من الاناث بواقع 52 انثي حاصلة على شهادة جامعية فأعلي، وكذلك نسبة الذكور جاءت مرتفعة بواقع 36، فهذا يدلل على ارتفاع المستوي التعليمي والذي يمكن الاستفادة من اجاباتهم على باقي الأسئلة بالدراسة والتي يمكن البناء عليها.



شكل رقم (3)

تشير بيانات الشكل السابق رقم (3) والمتعلقة بالخصائص الديمغرافية للعينة طبقاً للجنس، مكان السكن، والمستوى التعليمي إلى أن: غالبية العينة التي استجابت مع الدراسة طبقاً لمكان السكن (قرية) كانت مرتفعة جداً طبقاً للجنسين من حيث التحصيل العلمي شهادة جامعية فأعلي، ومن حيث مكان السكن بخصوص المخيم كان التحصيل العلمي هو شهادة جامعية فأعلي، أما المدينة فكان المستوي العلمي الأكثر ارتفعاً شهادة جامعية فأعلي وتأتي الدرجة الثانية بحصولهم على الثانوية العامة.

ويري الباحث بأن هذا مؤشر إيجابي من حيث الاستفادة من اجاباتهم لباقي الأسئلة وكذلك يمكن البناء عليهم ضمن التخطيط الاستراتيجي وتنوع العينة.

القسم الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة

1. المتعلق بالخصائص الديمغرافية للعينة:

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية وخصائصهم الأخرى ن=91

البيانات الشخصية		ذكور		إناث		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
	من 18- أقل من 25 عام	5	13.5	12	22.3	17	18.6
	من 25-أقل من 35 عام	4	10.8	18	33.3	22	24.2
	35 عام أقل من 45	16	43.3	14	25.9	30	33
	45 عام فأكثر	12	32.4	10	18.5	22	24.2
	شهادة مدرسية (ابتدائي - إعدادي)	0	0	1	1.9	1	1.1
	ثانوية عامة	1	2.7	1	1.9	2	2.2
	شهادة جامعية فأعلي	36	97.3	52	96.2	88	96.7
محل الإقامة	مدينة	22	59.5	36	66.7	58	63.8
	قرية	13	35.1	18	33.3	31	34
	مخيم	2	5.4	0	0	2	2.2
الإجمالي		37		54		91	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (1) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة طبقاً للمتغيرات الديمغرافية وخصائصهم إلى أن: طبقاً لمتغير العمر كانت النسبة الأكبر بواقع 43.3% لمن استجابة مع الدراسة من الذكور هم فئة من 35 عام إلى أقل من 45 عام، بينما النسبة التي جاءت بالمرتبة الثانية للذكور كانت 45 عام فأكثر بواقع 32.4%،/ أما الاناث من حيث متغير العمر فكانت المرتبة الأولي للفئة العمرية من 25 عام إلى اقل من 35 عام بواقع 33.3%، أما المرتبة الثانية فكانت للفئة العمرية من 35 عام إلى أقل من 45 عام بواقع 25.9%، اما المرتبة الثالثة فكانت للفئة العمرية من 18 عام إلى أقل 25 عام بواقع 22.3%، أما المرتبة الرابعة فكانت للفئة العمرية 45 عام فأكثر بواقع 18.5%،/ أما على صعيد متغير المستوي التعليمي فكانت المرتبة الأولي لصالح شهادة جامعية فأعلى للذكور بواقع 97.3%، أما الاناث فكانت المرتبة الأولي لصالح شهادة جامعية فأعلى بواقع 96.2%،/ أما على صعيد متغير مكان السكن للذكور فكانت الاستجابة بالدرجة الأولي من المدينة بواقع 59.5%، والمرتبة الثانية بواقع للقرية بواقع 40.5%، أما بما يتعلق بالإناث فكانت المرتبة الأولي لصالح المدينة بواقع 66.7%، أما المرتبة الثانية فكانت لصالح القرية بواقع 33.3%،/ ويري الباحث بأن العينة تقريبا غطت المحافظات ما بين مدينة وقرية، وشملت الفئات العمرية الأكثر وعياً وخبرة وتجربة ويمكن الاستفادة من مؤشرات رأيهم وأخذها بعين الاعتبار لبناء أي استراتيجيات تتعلق بمعالجة زواج القاصرات والطلاق.

القسم الثاني: التوعية الإعلامية طبقا للدراسة الاستطلاعية الترقيم

(1) التكرارات والنسب المئوية لمتوسط مدي متابعة أفراد العينة لوسائل الإعلام المحلية (تلفزيون، راديو، صحف، مواقع إلكترونية) بشكل منتظم.

جدول رقم (2)

مدى متابعة وسائل الإعلام المحلية (تلفزيون، راديو، صحف، مواقع إلكترونية) بشكل منتظم.

مدي متابعة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	32	86.5	42	77.8	74	%81.3
لا	5	13.5	12	22.2	17	%18.7
الإجمالي	37		54		91	100

تشير بيانات الجدول السابق رقم (2) والمتعلقة بمدي متابعة وسائل الاعلام وقياساً على متغير الجنس، اتضح أن نسبة الذكور لمتابعة وسائل الاعلام كانت الدرجة الاولي نعم بواقع 32 أي ما نسبته 86.5%، بينما الاناث كانت النسبة الأكبر نعم بدرجة 77.8% بواقع 42، كانت النسبة الاجمالية للمتابعين طبقاً للجنس النسبة الكبير نعم يتابعون وسائل الاعلام بنسبة 81.3%. ويري الباحث بأن يمكن للإعلام توجيه الرأي العام من خلال تناول برامج توعية تثقيفية تتناول قضايا زواج القاصرات والطلاق.

(2) هل شاهدت/قرأت/سمعت تقارير أو برامج عن زواج القاصرات أو الطلاق؟

جدول رقم (3)

مدى مشاهدته افراد العينة طبقاً للنوع /قرأت/سمعت تقارير أو برامج عن زواج القاصرات أو الطلاق؟

مدي المشاهدة	ذكور		أناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	27	73	46	85.2	73	80.2
لا	10	27	8	14.8	18	19.8
الإجمالي	37		54		91	100

تشير بيانات الجدول السابق رقم (3) والمتعلقة بمدي مشاهدة برامج أو قراءة أي موضوع متعلق بزواج القاصرات أو الطلاق طبقا لمتغير الجنس، فكانت النسبة الاجمالية لمتغير الجنس 80.2% بدرجة نعم. ويرى الباحث بان الدراسة تقريبية ناجحة من حيث التقدير لإمكانية بناء دراسة بشكل أكبر تستهدف كافة القطاعات طبقاً لمتغيرين الجنس والسكن والعمل على تخطيط استراتيجي بطريقة علمية أكاديمية يمكن التطرق عليها.

(2) كيف تقيم كمية التغطية الإعلامية لقضايا زواج القاصرات والطلاق؟

جدول رقم (4)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا لمدي تقيم كمية التغطية الإعلامية لقضايا زواج القاصرات والطلاق

مدي التقييم	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
كافية جداً	0	0	1	1.9	1	1.1
كافية إلى حد ما	17	46	25	46.2	42	46.2
معدومة	20	54	28	51.9	48	52.7
الإجمالي	37		54		91	100

تشير بيانات الجدول السابق رقم (4) والمتعلقة بمدي تقيم كمية التغطية الإعلامية لقضايا زواج القاصرات والطلاق طبقاً لمتغير الجنس، والتي أشارت نتائج الجداول السابقة لمدي أهمية القضايا المطروحة، فكانت النسبة الأكبر للتغطية طبقاً للذكور بأن تقييم كيمة التغطية جاءت معدومة بدرجة 54%، أما الدرجة الثانية جاءت بنسبة كافية إلى حد ما بواقع 46%.

أما بما يتعلق بالإناث فكانت المرتبة الاولي لتقيم كمية التغطية جاءت بنسبة 51.9% معدومة، أما كافية إلى حدا ما جاءت بدرجة 46.2%. لذا تشير النتائج بأن التغطية الإعلامية معدومة وبأنها موسمية، وهذه النتائج تدلل وجود مشكلة حقيقية بالإعلام تجاه قضايا زواج القاصرات والطلاق.

(3) كيف تقيم جودة المحتوى الإعلامي المتعلق بهذه القضايا؟

جدول رقم (5)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا لمدي تقيم جودة المحتوى الإعلامي المتعلق بهذه القضايا؟

مدي التقييم	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
عالي الجودة	2	5.4	2	3.7	4	4.4
متوسط الجودة	15	40.5	28	51.8	43	47.2
ضعيف الجودة	20	54.1	24	44.5	44	48.4
الإجمالي	37		54		91	100

تشير بيانات الجدول السابق رقم (5) والمتعلق بمدي تقييم جودة المحتوي الإعلامي لقضايا زواج القاصرات والطلاق، واستنادا لنتائج الجدول السابق رقم (4) بأن التغطية الإعلامية معدمة وغير كافية إلى حدا ما، وتنطبق مع نتائج الجدول الحالي بأن مدي تقييم جودة المحتوى بالنسبة للذكور جاءت المرتبة الاولي ضعيف الجودة بواقع 54.1%، أما المرتبة الثانية متوسط الجودة فجاءت بواقع 40.5%، اما عالي الجودة بواقع 5.4%. اما فيما يتعلق بمدي تقييم جودة المحتوى الإعلامي بالنسبة للإناث جاءت المرتبة الأولي متوسط الجودة بدرجة 51.8%، أما المرتبة الثانية جاءت ضعيف الجودة بواقع 44.5%. ويري الباحث بأن النتائج تؤكد عدم وجود تناول لتغطية من حيث الجودة والجدية في الاهتمام بقضايا زواج القاصرات والطلاق.

(4) كيف تقيم المساهمة في زيادة وعيك بشأن مخاطر زواج القاصرات؟

جدول رقم (6)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا لمدي التوعية الإعلامية

المتغيرات الديموغرافية		مرتفع		متوسط		منخفض		مؤشرات إحصائية		
		ك	%	ك	%	ك	%	الاختبار	درجة الحرية	مستوي المعنوية
النوع	ذكور	7	19	22	59.4	8	21.6	1.038	2	غير دال 0.595
	أنثى	5	9.3	42	77.7	7	13			
العمر	أقل من 18 عام	–	–	–	–	–	–	13.694	6	دال 0.033
	من 18- أقل من 25 عام	4	4.4	10	11	3	3.3			
	من 25-أقل من 35 عام	1	1.1	17	18.7	4	4.4			

المتغيرات الديموغرافية		مرتفع		متوسط		منخفض		مؤشرات إحصائية		
		ك	%	ك	%	ك	%	الاختبار	درجة الحرية	مستوي المعنوية
	35 عام أقل من 45	5	5.5	22	24.1	3	3.3			
	45 عام فأكثر	2	2.2	15	16.5	5	5.5			
المستوى التعليمي	بدون شهادة	–	–	–	–	–	–	3.110	4	غير دال 0.5400
	شهادة مدرسية (ابتدائي – إعدادي)	0	0.0	1	1.1	0	0			
	ثانوية عامة	1	1.1	0	0.0	1	1.1			
	شهادة جامعية فأعلي	31	34.1	36	39.5	21	23.1			
محل الإقامة	مدينة	7	7.7	40	44	11	12	1.417	2	غير دال 0.492
	قرية	4	4.4	23	25.3	4	4.4			
	مخيم	1	1.1	1	1.1	–	–			

تشير نتائج الجدول السابق رقم (6) والمتعلق بطبيعة أثر التغطية الإعلامية حول مدى مساهمتها في التوعية حول زواج القاصرات والطلاق بأن متغير العمر يوجد دلالة إحصائية حول المساهمة في درجة الوعي، حيث أشار متغير العمر من 35 عام إلى أقل من 45 عام بدرجة مرتفعة بنسبة 40% للذكور حول التأثير والوعي الكبير، أما الاناث فكانت الفئة العمرية من 25 الي أقل من 35 متوسطة بنسبة 38.9%، والفئة العمرية من 45 عام فأكثر كانت النسبة منخفضة بدرجة 45%. ويري الباحث بأن الفئة العمرية فئة مهمة جدا ولها دلالة إحصائية يمكن البناء عليها باي تخطيط استراتيجي مستقبلي لقياس أي أثر لتغطية حول موضوع زواج القاصرات والطلاق.

القسم الثالث: التأثير والوعي

(5) هل تعتقد أن الإعلام ساهم في زيادة وعيك بشأن مخاطر زواج القاصرات؟

جدول رقم (7)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا للاعتقاد أن الإعلام ساهم في زيادة وعيك بشأن أخطار زواج القاصرات

مدي الاعتقاد	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم بشكل كبير	7	18.9	5	9.2	12	13.2
نعم الي حد ما	22	59.4	42	77.8	64	70.3
لم أكن اعلم بالقضية	8	21.7	7	13	15	16.5
الإجمالي	37		54		91	100

تشير بيانات الجدول السابق رقم (7) والمتعلقة بمدى مساهمة الاعلام في زيادة الوعي بشأن أخطار زواج القاصرات إلى أن: 70.3% كانت مرتفعة بالإجابة على نعم إلى حد ما طبقاً لمتغير الجنس، أما المرتبة الثانية جاءت بنسبة 16.5% طبقا لمتغير الجنس بالإجابة لم أكن أعلم بالقضية. هذا مؤشر بان حجم التغطية والمساهمة في الوعي لم يكن مرتفع.

(6)هل ترى أن الإعلام يعالج أسباب الطلاق بشكل موضوعي وواقعي؟

جدول رقم (8)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا ترى أن الإعلام يعالج أسباب الطلاق بشكل موضوعي وواقعي

مدي الاعتقاد	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	5	13.5	6	11	11	12
لا	21	56.8	24	44.5	45	49.5
ربما	11	29.7	24	44.5	35	38.5
الإجمالي	37		54		91	100

تشير بيانات الجدول السابقة رقم (8) والمتعلقة بمعالجة الاعلام لأسباب الطلاق وزواج القاصرات بشكل موضوعي وواقعي، فكانت النتائج 49.5% بأن الاعلام لا يعالج، حيث أن نسبة الذكور كانت 56.8%، والاناث كانت 44.5. بينما ربما جاءت بالمرتبة الثانية بواقع 38.5%، فهذه نتائج تدلل بأن الاعلام لا يعالج قضايا زواج القاصرات والطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة.

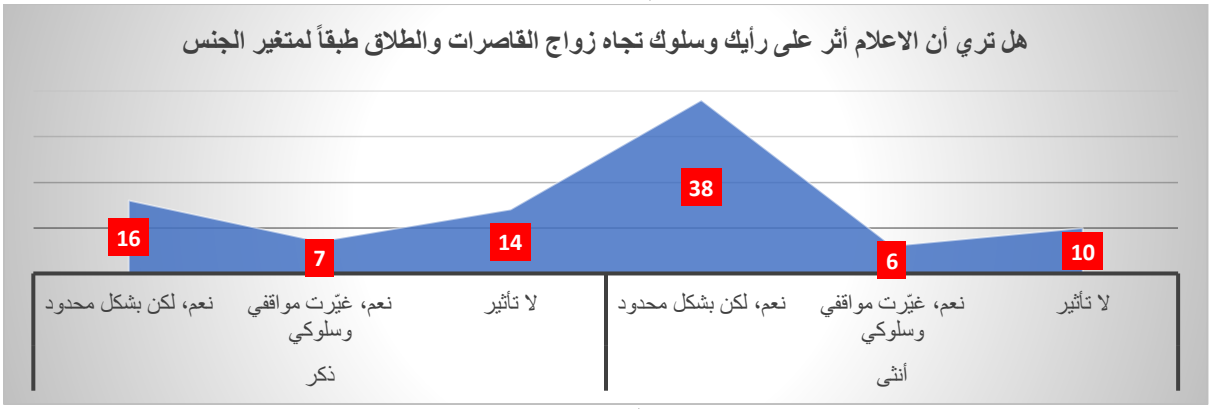
(7) هل أثرت التغطية الإعلامية على رأيك أو سلوكك تجاه زواج القاصرات أو الطلاق؟

جدول رقم (9)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا أثرت التغطية الإعلامية على رأيك أو سلوكك تجاه زواج القاصرات أو الطلاق

مدي الأثر	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم، غيّرت مواقفي وسلوكي	7	19	6	11	13	14.3
نعم، لكن بشكل محدود	16	43.2	38	70.5	54	59.3
لا تأثير	14	37.8	10	18.5	24	26.4
الإجمالي	37		54		91	100

تشير نتائج الجدول السابق رقم (9) والمتعلقة بأثر التغطية الإعلامية على السلوك وتغير بالرأي حول زواج القاصرات والطلاق، حيث جاءت النسبة مرتفعة بأنه لا تأثير بشكل مرتفع، يليها نعم بشكل محدود والشكل التالي رقم (9) للتوضيح



شكل رقم (9)

القسم الثالث: التأثير والوعي

(8) الخصائص الديمغرافية للعينة طبقاً لمدي التأثير والوعي

جدول رقم (10)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا لمدي التأثير والوعي

المتغيرات الديموغرافية		مرتفع		متوسط		منخفض		مؤشرات إحصائية		
		ك	%	ك	%	ك	%	الاختبار	درجة الحرية	مستوي المعنوية
النوع	ذكور	7	18.9	22	59.5	8	21.6	0.092	2	غير دال 0.955
	أنثى	5	9.2	42	77.8	7	13			
العمر	أقل من 18 عام	–	–	–	–	–	–	2.353	6	غير دال 0.885
	من 18– أقل من 25 عام	4	4.3	10	11.1	3	3.3			
	من 25–أقل من 35 عام	4	4.3	17	18.7	1	1			
	35 عام أقل من 45	5	5.5	22	24.2	3	3.3			
	45 عام فأكثر	2	2.2	15	16.5	5	5.5			
المستوى التعليمي	بدون شهادة	–	–	–	–	–	–	1.610	4	غير دال 0.807
	شهادة مدرسية (ابتدائي – إعدادي)	0	0	1	1.1	0	0			
	ثانوية عامة	0	0	1	1.1	1	1.1			
	شهادة جامعية فأعلي	7	7.7	36	39.5	45	49.5			
محل الإقامة	مدينة	4	4.3	17	18.7	35	38.5	11.616	2	دال 0.003
	قرية	3	3.3	21	23	9	9.9			
	مخيم	1	1.1	1	1.1	–	–			

تشير بيانات الجدول السابق رقم (10) والمتعلقة بخصائص العينة الديمغرافية طبقاً لمدي التأثير والوعي إلا أن هناك دلالة إحصائية تتعلق بمكان الإقامة والسكن وهذا مؤشر جيد يمكن الاستفادة منه بالدراسات التي تختص بقضايا زواج القاصرات والطلاق.

القسم الرابع: الرأي والتوصيات

(9) ما الوسائل الإعلامية التي تعتقد أنها أكثر فعالية في التوعية بهذه القضايا؟

جدول رقم (11)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا الوسائل الإعلامية التي تعتقد أنها أكثر فعالية في التوعية بهذه القضايا

الوسائل	الإجمالي ن = 91	
	ك	%
التلفزيون	28	30.8
الراديو	16	17.6
الصحف الورقية	9	9.9
مواقع التواصل الاجتماعي	97	86.8
اللقاءات المجتمعية	37	40.7

تشير بيانات الجدول السابق رقم(11) والمتعلقة بطبيعة مشاركة العينة بالرأي حول معرفة أكثر الوسائل الإعلامية لديها فاعلية بالتوعية ولها تأثير، فكانت النتائج بالدرجة الأولي توظيف مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 86.8%، يليها اللقاءات المجتمعية الحوارية بواقع 40.7%، يليها التلفزيون بواقع 30.8%. ويمكن البناء على هذه المؤشرات مع عدم التغافل عن شريحة الطبقة الأكثر والأشد فقراً بتوظيف طرق خاصة للوصول إليهم بهدف التوعية.

(10) ما المقترح لتحسين دور الإعلام في التوعية ضد زواج القاصرات والطلاق؟

جدول رقم (12)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لتوزيع إفراد العينة طبقا للمقترحات التحسين دور الإعلام في التوعية ضد زواج القاصرات والطلاق

المقترحات	الإجمالي ن = 91	
	ك	%
من خلال عمل ورشات عمل	27	29.7
عمل حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي	31	34.1
عمل افلام قصيرة أو فيديوهات توعية	29	31.9
إنتاج محتوى توعوي مؤثر يشمل قصصاً واقعية	7	7.7
عمل لقاءات في مدارس الإناث خاصة ودعوة أولياء الأمور تبين خطورة زواج القاصرات والطلاق	13	14.3

تشير بيانات الجدول السابق رقم (12) والمتعلقة بمقترحات من وجهة نظر العينة لتحسين دور الاعلام في التوعية بمخاطر زواج القاصرات والطلاق، فكانت النتائج كالتالي:

- انتاج حملات إعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بواقع 34.1%
- عمل أفلام قصيرة أو فيديوهات توعية بواقع 31.9%.
- عمل ورشات عمل تشمل جميع الفئات والمؤسسات الحومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع نفسه خصوصا فئة الشباب بواقع 29.7%.

أبرز النتائج والتوصيات: طبقاً لمقابلة جهات الاختصاص والدراسة الميدانية:

- وجود تشريع قانوني محكم دون استثناءات يقره المجلس التشريعي الفلسطيني ونظراً لعدم وجود برلمان تشريعي يقره الرئيس ضمن الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لضمان تحقيقه، ولضبط القانون بشكل فاعل.
- قصور كبير بالتناول الإعلامي من حيث التغطية والتوعية ويعتبر تناول قضايا زواج القاصرات والطلاق تناول موسمي دون خطة واضحة تعالج القضايا بكافة ابعاده، وبهذا يفقد الاعلام مسؤوليته المجتمعية.
- بناء استراتيجيات إعلامية اتصالية مستمرة لبناء الوعي وتغير الثقافات وحماية الأطفال والمرأة من مخاطر زواج القاصرات والطلاق، ضمن خطة شمولية تستهدف كافة المناطق.
- توصية تشكيل لجنة من جهات الاختصاص لبناء استراتيجية ضمن خطة زمنية محددة تشارك بها الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وجهات الاختصاص لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوصول للمجتمع لبناء أسرة سليمة نفسياً واقتصادياً وثقافياً من خلال التوعية وتمكين القانون.

المراجع :

- أبو عرّاج، حسين" (2016) الإعلام والقضايا الاجتماعية" لبنان، بيروت: دار المنهل اللبناني، ص 89.
- باسل حسن، رئيس قسم الطفولة بمديرية رام الله والبيرة، أجريت المقابلة بتاريخ 20.4.2025 عبر خاصية الزوم.

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" (2023) الزواج والطلاق في فلسطين": تقرير إحصائي سنوي (ص 14–31). رام الله، فلسطين، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=1944
– خليل، عبد الفتاح" (2017) التنشئة الإعلامية والوعي الاجتماعي"، مصر القاهرة: عالم الكتب، ص104.
– خوالدة، إبراهيم) 2011)"منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، الأردن: عمان، دار صفاء للنشر.
– دراسة ميدانية استطلاعية بعنوان "أثر التغطية الإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا زواج القاصرات والطلاق"، متاحة عبر الرابط:
https://docs.google.com/forms/d/1mLrvN8FXKme26dnxK4vMHqneQoSShMBb9VABBhbwL-U/edit#responses.
– رنا ازمقنا ، مستشارة قانونية بمحافظة رام الله والبيرة، تاريخ المقابلة 21.5.2025، عبر خاصية عرض الأسئلة والاجابة عليها.
– السرطاوي، أحمد (2020)" أدوات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق"، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
– سليمان، رشا (2020) "الطلاق في الإعلام الفلسطيني"، دراسة تحليلية، فلسطين، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ص. 85–109.
– صمود الضميرى، قاضي شرعي/ أجريت المقابلة بتاريخ 21.4.2025
– عبد الله، منى (2021) " دور الإعلام الفلسطيني في التوعية بمخاطر الزواج المبكر"، فلسطين، رام الله، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع (57)، 122–144.
– عبيدات، آخرون (2014)" البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه"، الأردن، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط5.
– العتوم، هناء (2022) "الإعلام والتحولات الاجتماعية في فلسطين". فلسطين، نابلس، دار الشروق، ص. 213–248.
– العتوم، هناء" (2022) الإعلام والتحولات الاجتماعية في فلسطين" فلسطين، نابلس، دار الشروق.
– مركز الإحصاء الفلسطيني، منشورة عام 2024، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3596
– المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (2024)" إجراءات الاختلال الإسرائيلي لمنع الانجاب في قطاع غزة، متاح عبر الرابط التالي: https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2024/09/ar.pdf
– مركز شؤون المرأة غزة (2024)" الفتيات الصغيرات بين مطرقة الحرب وسندان التزويج المبكر" تزويج مبكر تحت الإبادة، متاح عبر الرابط التالي: https://new.wac.ps/public/file_pdf/1744187730.pdf
– الموقع الالكتروني للجريدة الرسمية، متاح عبر الرابط التالي:
https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/29492
– هنادي حميدات، مستشارة قانونية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماع رام الله.
− UNFPA. (2016) "Child Marriage in Palestine", p.2.
https://palestine.unfpa.org/en/publications/child-marriage-palestine.
- Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2018). Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches (4th ed.). Thousand Oaks, CA, USA: Sage Publications.
- Gerbner, G. (2002) "Cultivation analysis: An overview". In Media effects: Advances in theory and research. Mahwah, NJ, USA: Lawrence Erlbaum Associates. (pp. 43–67).

- Chinweobo-Onuoha, N. B., Udeh, K., Tsegyu, S., Ogwu, A. C., Tiamiyu, K. A., Wogu, J. O., & Gever, V. C. (2024). Impact of visual multimedia intervention on perception, knowledge and intention towards child marriage among children in Northern Nigeria. Journal Name.
- Elnakib, S., Elsallab, M., Abdel Wanis, M., & Naja, N. A. (2021). Understanding the impacts of child marriage on the health and well-being of adolescent girls and young women residing in urban areas in Egypt. Reproductive Health.
- UN Women. (2021) Palestinian Women and Health: A Report on Reproductive Rights under Occupation.
https://palestine.unwomen.org
- UNICEF (2021) "Child Marriage: Latest trends and future prospects". New York: United Nations Children's Fund. https://www.unicef.org/reports/child-marriage-latest-trends-and-future-prospects.
- UNFPA (2020) Child Marriage in Palestine: Strategy for Addressing Child Early/Forced Marriage (p.15). Ramallah, Palestine. https://palestine.unfpa.org/en/publications/strategy-addressing-child-earlyforced-marriage-special-forcus-girls
- (WHO.2022) Adolescent pregnancy. Retrieved from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/adolescent-pregnancy.
- (UNFPA). (2020) Child Marriage in Palestine: Strategy for Addressing Child Early/Forced Marriage. رام الله، فلسطين، ص11، متاح عبر الرابط التالي: https://palestine.unfpa.org/en/publications/strategy-addressing-child-earlyforced-marriage-special-forcus-girls